

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن
إلحاق طلبة البحرية التجارية بالكلية البحرية

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور المؤقت ؛

وعلى القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩ في شأن إلحاق طلبة البحرية
التجارية بالكلية البحرية ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر القانون الآتي :

مادة ١ - يستبدل بالمادة ٢ من القانون رقم ٢٢٠ لسنة ١٩٥٩
المشار إليه النص الآتي :يشترط لقبول الطلبة بهذه الفصول الشروط ذاتها التي يقبل بها الطلبة
المسكرون بالكلية البحرية مع مراعاة الآتي :(أ) ألا يقل سن الطالب في اليوم المحدد للإلتحاق بالكلية عن
سنة عشر عاماً ولا يزيد على ٢٤ عاماً .(ب) الشروط الأخرى التي يضعها مجلس الكلية بالاتفاق مع مصلحة
الموانئ والمناثرو ويصدر بهذه الشروط قرار من وزير البحرية .(ج) الطلبة الذين يقبلون بالقسم البحري يكونون حاصلين على شهادة
إتمام الدراسة الثانوية العامة (القسم العلمي) أو ما يعادلها .(د) الطلبة الذين يقبلون بالقسم الهندسي البحري يكونون حاصلين
على شهادة الصنعة الثانوية أو ما يعادلها .ويقرر المجلس الطبي البحري لبطاقة الطلبة الذين يقبلون
بالقسم البحري في حدود المستويات الطيبة للطلبة المسكرون
بالكلية البحرية - أما الطلبة الذين يقبلون بالقسم الهندسي
فيقرر لياقتهم في حدود المستويات الطيبة التي يحددها وزير
البحرية بقرار منه .(هـ) الطلبة الذين يفصلون من الكلية البحرية يجوز قبولهم بالبحرية
التجارية بالشروط والأوضاع التي يحددها وزير البحرية بقرار منه .مادة ٢ - تضاف إلى المادة ٣ من القانون المشار إليه فقرة جديدة
نصها الآتي :" ويجوز لوزير البحرية أن يلحق طلبة من غير المتتمين بنسبة الجمهورية
العربية المتحدة دون التقيد بشرط السن " .مادة ٣ - يستبدل بالفقرة الأخيرة من المادة ٧ النص الآتي :
" ولا يجوز إلحاق أي طالب بالبحرية التجارية إلا إذا كان حاصلًا
على الشهادة المذكورة أو على شهادة معادلة تعترف بها لجنة امتحانات
مصلحة الموانئ والمناثرو أو فصل من القسم النهائي بالكلية البحرية وذلك
طبقاً للشروط والأوضاع التي يحددها وزير البحرية بقرار منه " .

مادة ٤ - ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢ شوال سنة ١٣٧٩ (٢٨ مارس سنة ١٩٦٠)

جمال عبدالناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٦٠

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥
بنظام هيئة الشرطة

باسم الأمة

ورئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٢٣٤ لسنة ١٩٥٥ بنظام هيئة الشرطة
والقوانين المعدلة له ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛